اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي لمنصة KASPERSKY ADAPTIVE ONLINE TRAINING

إشعار قانوني مهم لجميع المستخدمين: برجاء قراءة الاتفاقية القانونية التالية بعناية قبل أن تبدأ باستخدام البرنامج.

باستخدامك موقع ويب البرنامج أو دخولك إليه، فأنت تلتزم بطريقة قانونية أنك كمؤسسة جرى تقديم البرنامج لها تتمتع بوجود شخص طبيعي مفوض يوافق على هذه الاتفاقية وعلى إبرام هذه الاتفاقية لصالحك وبالنيابة عنك. علاوة على ذلك، أنت توافق على الالتزام بالبنود والشروط الواردة في هذه الاتفاقية. **ويمثّل هذا الإجراء توقيعًا منك على هذه الاتفاقية وموافقتك على الالتزام بهذه الاتفاقية وعلى أنك أصبحت طرفًا في هذه الاتفاقية، كما توافق على أن هذه الاتفاقية قابلة للتنفيذ مثلها مثل أي اتفاقية خطية تفاوضت عليها ووقعتها.** إن كنت لا توافق على جميع أحكام وشروط هذه الاتفاقية، فيجب عليك التوقف عن استخدام موقع الويب.

إن كانت هناك اتفاقية منفصلة مبرمة بين مانح الترخيص (تعريفه مذكور في البند 1.2) والعميل (تعريفه مذكور في البند 1.3)، أو بين العميل والموزع المعتمد من مانح الترخيص، وعند وجود جزء تتعارض فيه الاتفاقية المنفصلة (**"الاتفاقية المنفصلة"**) بين مانح الترخيص أو الموزع المعتمد والعميل مع أي من أحكام الاتفاقية الحاضرة، فتكون الأسبقية للاتفاقية المنفصلة المذكورة.

1. **التعريفات.**

1.1 **البرنامج** يعني منتجات أو خدمات أو كلاهما مرفق بها هذه الاتفاقية، ومحددة في شهادة الترخيص، وربما تشمل الأجهزة والاستضافة وتكامل البرامج وإسناد التقنية لجهة خارجية ومجموعات التعليمات وأي وثائق ذات صلة.

1.2 **مانح الترخيص** يعني Kaspersky Lab Switzerland GmbH، وهي شركة تحوز جميع الحقوق الضرورية لترخيص البرنامج للعميل، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر حقوق الملكية الفكرية.

1.3 **العميل** يعني الفرد أو الكيان أو الكيانات التابعة له التي أبرمت هذه الاتفاقية وطلبت البرنامج من مانح الترخيص أو الموزعين المعتمدين منه.

1.4 **الكيان التابع (الكيانات التابعة)** ويعرف بأنه أي كيان يخضع لسيطرة العميل أو السيطرة المشتركة معه، وتعرف السيطرة بأنها ملكية أكثر من خمسين بالمئة (50%) من أسهم التصويت أو غيرها من حقوق السيطرة.

1.5 **شهادة الترخيص** وتعني الوثيقة الممنوحة للعميل عند قبول طلبه وتحتوي على معلومات حول الترخيص.

1.6 **دليل المستخدم** يعني دليل المستخدم ودليل المسؤول والكتاب المرجعي والمواد التوضيحية ذات الصلة أو المواد الأخرى.

2. **الترخيص.**

2.1 عند قبول مانح الترخيص بطلب العميل، يوافق مانح الترخيص بموجبه على منح العميل ترخيصًا محدودًا وغير حصري وغير قابل لنقل ملكيته ("الترخيص") للدخول إلى البرنامج واستخدامه حسب شروط هذه الاتفاقية وأحكامها. سوف يتم النص على القيود الإضافية حول استخدام البرامج في شهادة المستخدم المعمول بها أو الاتفاقية المنفصلة أو كلاهما. لا يجوز للعميل استخدام البرنامج إلا بهيئة الكود الكائني فقط، ولا يجوز له تدريب عدد من موظفي العميل يتجاوز العدد المحدد في شهادة الترخيص.

2.2 تنص شهادة الترخيص على المدة الأولية للترخيص ("المدة الأولية") والرسوم الأولية للاشتراك للمدة الأولية ("الرسوم الأولية للاشتراك") وشروط الدفع المعمول بها. يتمتع المستخدم بحرية اختيار تجديد رخصة البرنامج لمدة سنة واحدة إضافية أو أكثر (تسمى كل منها "مدة تجديد") عند عمل طلب إضافي للبرنامج. في حال لم يجدد العميل اتفاقية البرنامج، فلن يستطيع العميل الدخول إلى البرنامج ولا استخدامه.

2.3 يحتفظ مانحو الترخيص أو موردوه أو كلاهما، عند الاقتضاء، بجميع حقوق البرنامج وملكيته والفوائد منه بما يشمل جميع براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والأسرار التجارية وغيرها حقوق الملكية فيه. لا يجوز للعملاء نسخ البرنامج. لا يحق للعميل، ولن يفوض العميل الغير في، (أ) تعديل البرنامج أو ترجمته أو توطينه أو إنشاء أي أعمال مشتقة منه، (ب) توزيع البرنامج أو بيعه أو إقراضه أو تأجيره أو نقل ملكيته أو فك شفرته أو تفكيكه أو إجراء هندسة عكسية عليه أو محاولة إعادة إنشاؤه أو تحديد أي أكواد مصدر أو تقنيات واجهة المستخدمة الضمنية فيه أو خوارزمياته أو كشفها بأي طريقة أيًا كانت ولأي غرض أيًا كان، (ب) منح أي ترخيص من الباطن أو التأجير أو غيرها من الحقوق في البرنامج لطرف الغير، (ج) اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى إتاحة البرنامج في المجال العام، (د) إزالة المميزات الأمنية في البرنامج أو تعطيلها، (هـ) إزالة العلامة التجارية أو شارات حقوق الطبع والنشر من البرنامج، (ز) أو استخدام البرنامج بما يخالف القانون.

3. **التزامات العميل.**

3.1 يجب على العميل الالتزام بأي قيود تقنية في البرنامج ولا يجوز له التحايل عليها كما ينص عليها دليل المستخدم، ويجب عليه الالتزام بجميع القوانين المعمول بها فيما يخص استخدام البرنامج. ربما ينقطع دخول العميل إلى البرنامج فورًا في حال اكتشاف مانح الترخيص أن العميل لا يستخدم البرنامج بما يتوافق مع بنود الترخيص.

3.2 يلتزم العميل بضمان أن (أ) جميع المحتوى المقدم من جانب العميل، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الصور والنصوص، وغيرها لا ينتهك حقوق الغير ولا يعتدي عليها بأي طريقة خلاف ذلك (ب) الحصول على جميع الموافقات الضرورية، عند الضرورة، من الغير فيما يتعلق باستخدام أي مما سبق.

3.3 يجب على العميل الحفاظ على بيانات الاعتماد (مثل أسماء المستخدم وكلمات المرور)، المقدمة من مانح الترخيص أو التي يختارها العميل أو كلاهما فيما يتعلق باستخدام البرنامج، قيد السرية ويجب ألا يكشف أي من بيانات الاعتماد المذكورة للغير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على العميل أن يُبلغ مانح الترخيص فورًا عند الكشف عن أي من بيانات الاعتماد المذكورة وعند إنهاء ارتباط أي من موظفي العميل أو وكلاءه ممن يتمتعون بمعرفة بيانات الاعتماد المذكورة ومن ثم يُمكن تغيير بيانات الاعتماد المذكورة. مانح الترخيص أو موروده أو كلاهما غير مسؤولين عن (أ) وصول الإنترنت للعميل، (ب) اعتراض أو انقطاع الاتصالات عبر الإنترنت (ج) أو تغيير البيانات أو فقدانها عبر الإنترنت.

3.4 يجب على العميل ألا يزود الغير ولا يسمح للغير بالحصول على أي رمز تفعيل أو غيره من الرموز المستخدمة للدخول للبرنامج، والتي تعتبر بيانات سرية خاصة بمانح الترخيص.

3.5 يجب على العميل أن يدافع عن مانح الترخيص وموردية ويخلي مسؤوليتهم ويعفيهم منها فيما يتعلق بأي خسائر أو أضرار أو مطالبات أو مسؤوليات قانونية أيًا كان شكلها التي يتم التهديد بها أو رفعها أو تحميلها لمانح الترخيص أو موردية أو كلاهما (بما يشمل أتعاب المحامين المناسبة) وتنشأ عن استخدام العميل للبرنامج.

4. المدة والإنهاء.

4.1 تظل هذه الاتفاقية موضع التنفيذ طوال المدة الأولية المحددة في شهادة الترخيص ولأي مدة تجديد يدفع العميل مقابلها رسوم تجديد الاشتراك القائمة في وقتها. في حال مخالفة العميل لهذه الاتفاقية مخالفة جسيمة، يجوز لمانح الترخيص فسخ هذه الاتفاقية وترخيص استخدام البرنامج بأكمله فورًا بإشعار مكتوب للعميل. في حال أي مخالفة خلاف ذلك لهذه الاتفاقية، فسوف يقدم مانح الترخيص للعميل إشعارًا مكتوبًا بخمس عشرة (15) يومًا من المخالفة المذكورة وإن لم يقوم العميل بإصلاح المخالفة خلال فترة الخمس عشرة (15) يومًا الخاصة بالإشعار، فيجوز لمانح الترخيص الفسخ الفوري لهذه الاتفاقية. عند الإنهاء، ينتهي حق العميل في استخدام البرنامج والدخول إليه.

5. الدفع.

5.1 تصبح رسوم الترخيص وجميع الضرائب المفروضة وواجبة الدفع مستحقة خلال الفترة المذكورة في الفاتورة المقدمة للعميل من جانب مانح الترخيص أو الموزع المعتمد.

6. البرنامج التجريبي.

6.1 يجوز للعميل طلب إصدار تجريبي من البرنامج. عند قبول مانح الترخيص الطلب، يجوز للعميل استخدام البرنامج لأغراض التقييم ولأغراض غير انتاجية فقط. يتمتع العميل بعدد 30 يومًا من استخدام البرنامج حسب المذكور في هذا البند. إن حدد مانح الترخيص فترة أخرى للفترة التجريبية المعمول بها، فسوف يتم إبلاغ العميل قبل تقديم بيانات الاعتماد للعميل للاستخدام. إن صدر قرار بعدم الحصول على ترخيص للنسخة التجارية من البرنامج بعد انتهاء الفترة التجريبية، فسوف يتوقف العميل عن استخدام البرنامج وسوف يحذف الإصدار التجريبي من البرنامج. لن يقدم مانح الترخيص دعمًا فنيًا للإصدار التجريبي من البرنامج.

7. معالجة البيانات.

7.1 يعالج مانح الترخيص البيانات وفقًا لـ "بيان خصوصية البيانات لمنصة Kaspersky Adaptive Online Training" ("بيان الخصوصية"). يحتوي بيان الخصوصية على قائمة بقائمة بالبيانات وأغراض معالجة البيانات.

8. الدعم الفني.

8.1 خلال المدة الأولية لهذه الاتفاقية، يقدم مانح الترخيص خدمة الدعم الفني للبرنامج للعميل (باستثناء الإصدار التجريبي للبرنامج) وفقًا لقواعد الدعم الفني. تتوفّر خدمة الدعم الفني وقواعدها على الموقع: https://support.kaspersky.com.

9. السرية.

9.1 يقر العميل أن البرنامج والوثائق ذات الصلة وغير ذلك من المعلومات السرية التي قد يقدمها مانح الترخيص أو موروده أو كلاهما أو الممثلين عنه المعتمدين (يشار إليها مجتمعه بمصطلح "المعلومات السرية") تعد معلومات سرية تخص مانح الترخيص أو موردية أو كلاهما. يوافق العميل على ألا يكشف المعلومات السرية لطرف الغير أو ولا أن يستخدم المعلومات السرية بخلاف ما يخص حقوقه بالترخيص بموجب هذه الاتفاقية. سوف يستخدم العميل نفس التدابير الأمنية التي يستخدمها لحماية معلوماته السرية ومعلوماته التجارية السرية على الأقل على ألا تقل عن التدابير الأمنية المعقولة لحماية المعلومات السرية. لا تشمل المعلومات السرية معلومات: (أ) تكون بالفعل في حوزة العميل في وقت كشفها، (ب) تكون جزءًا من المجال العام أو تصبح كذلك لاحقًا بدون خطأ من العميل، (ج) أو يجب الكشف عنها بموجب القانون أو بأمر قضائي بشرط أن يبلغ العميل مانح الترخيص قبل هذا الكشف المطلوب ويقدم المساعدة لمانح الترخيص ويحد من هذا الكشف المطلوب.

9.2 يوافق العميل ويقر أن أي خرق للأحكام المتعلقة بالملكية أو السرية الواردة في هذه الاتفاقية سيسبب لمانح الترخيص ضررًا لا يمكن إصلاحه ويجوز لمانح الترخيص الحصول على انتصاف زجري فضلًا عن السعي للحصول على جميع سبل الانتصاف الأخرى المتاحة لمانح الترخيص بموجب القانون وبموجب العدالة المطلقة في حال خرق الأحكام المذكورة أو التهديد بخرقها.

10. **الضمان.**

10.1 يضمن مانح الترخيص أن البرنامج يعمل جوهريًا وفقًا للمواصفات والأوصاف الموضحة في دليل المستخدم. لا يسري هذا الضمان في حال: (أ) لم يُستخدم البرنامج وفقًا للتعليمات والتوصيات المكتوبة المقدمة من مانح الترخيص، بما يشمل الوثائق الأخرى، (ب) خضع البرنامج أو أي جزء منه إلى تعديل دون موافقة مكتوبة مسبقة من مانح الترخيص؛ (ج) يرجع فشل مانح الترخيص في تشغيل البرنامج وفقًا للمواصفات لعدم الاستقرار أو غير ذلك من الأعطال التي تعيب الأداء السليم لبيئة تقنية المعلومات الخاصة بالعميل أو انقطاع الوصول إلى الإنترنت، بغض النظر عن السبب.

10.2 يقر العميل أن الدخول إلى البرنامج قد يتعطل أو أن الدخول للبرنامج قد لا يتوفر لأسباب خارجة عن إرادة مانح الترخيص، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر المشكلات المرتبطة ببيئة استضافة البرنامج. لا يضمن مانح الترخيص إمكانية الدخول إلى البرنامج أو أن البرنامج سوف يحقق أي متطلبات تخص الأداء.

10.3 يخلي مانح الترخيص مسؤوليته عن جميع الإقرارات والضمانات والشروط الأخرى المتعلقة بالبرنامج والدخول إلى البرنامج، سواء كانت صريحة أو ضمنية، بما يشمل أي ضمانات ضمنية بإمكانية التسويق وملاءمة الغرض وحق الملكية وعدم الانتهاك والدقة فيما يخص الوثائق والضمانات التي تنشأ سير المعاملات أو الأعراف التجارية.

11. **حدود المسؤولية.**

11.1 لا يتحمل مانح الترخيص أو أي من موردیه، بأي حال من الأحوال، أي مسؤولية تجاه العميل أو طرف الغير عن أي أضرار غير مباشرة أو عرضية أو جزائية أو خاصة أو استتباعية، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الأرباح وخسارة السمعة أو خسارة البيانات حتى إن جرى إطلاع مانح الترخيص على إمكانية هذه الأضرار. يجب ألا يتجاوز إجمالي التزامات مانح الترخيص المرتبطة بالاتفاقية الحاضرة، بغض النظر عن المطالبة، مبلغ رسم الاشتراك الأوليّ المُستلم من مانح الترخيص مقابل الترخيص الناتج عنه المسؤولية القانونية المذكورة.

12. **الإشعارات.**

12.1 يجب أن يكون أي إشعار مطلوب أو مسموح به أو يُسلم من جانب أي طرف بموجب هذه الاتفاقية مكتوبًا ويجب أن يعد تامًا أو مسلمًا بما فيه الكفاية إن أُرسل إلى الطرف الآخر عبر البريد المعتمد أو المسجل أو غير ذلك من خدمات البريد السريع إلى أحدث عنوان معروف للطرف.

13. القانون الحاكم.

13.1 باستثناء ما ورد في الفقرتين 13.2 و13.3 أدناه، تخضع هذه الاتفاقية للقوانين المحددة أدناه للدولة أو المقاطعة التي تحصل فيها على البرنامج ويتم تفسيرها وفقًا لهذه القوانين بغض النظر وبدون تطبيق مبادئ عدم تعارض القوانين:

أ. الولايات المتحدة وبورتوريكو وساموا الأمريكية وغوام وجزر العذراء الأمريكية. إذا كنت حصلت على البرنامج في الولايات المتحدة أو وبورتوريكو أو ساموا الأمريكية أو غوام أو جزر فيرجن الأمريكية، فسوف تكون هذه القوانين قوانين ولاية ماساتشوستس- الولايات المتحدة الأمريكية- على أن تحكم قوانين الولاية الأمريكية التي تعيش فيها المطالبات الخاضعة لقانون حماية المستهلك في الولاية أو المنافسة غير العادلة أو القوانين المماثلة. وفقًا للحد الأقصى الذي يسمح به القانون، فإنك ومانح الترخيص توافقان صراحةً بموجبه على التنازل عن أي حق في عقد محاكمة بمحلفين.

ب. كندا. إذا حصلت على البرنامج في كندا، فستخضع لقوانين مقاطعة أونتاريو.

ج. المكسيك. إذا حصلت على البرنامج في المكسيك، فستخضع للقوانين الفيدرالية لجمهورية المكسيك.

هـ. الاتحاد الأوروبي. إذا حصلت على البرنامج في دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فستخضع لقوانين ألمانيا.

و. أستراليا. إذا حصلت على البرنامج في أستراليا، فستخضع لقوانين الولاية أو المقاطعة التي حصلت فيها على الترخيص.

ز. منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. إذا حصلت على البرنامج في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، فستخضع لقوانين منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة.

ح. تايوان. إذا حصلت على البرنامج في تايوان، فستخضع لقوانين تايوان.

ط. اليابان. إذا حصلت على البرنامج في اليابان، فستخضع لقوانين اليابان.

أي بلد أو إقليم آخر. إذا حصلت على البرنامج في أي بلد آخر؛ فسوف تسري القوانين الأساسية للبلد الذي تمت صفقة الشراء فيه.

13.2 بغض النظر عما سبق ذكره أعلاه، إذا كانت القوانين الإلزامية أو السياسة العامة لأية دولة أو إقليم يتم فيها فرض هذه الاتفاقية أو تفسيرها تحظر تطبيق القانون المحدد في هذه الاتفاقية، فعندئذ يجب تطبيق قوانين هذه الدولة أو هذا الإقليم إلى الحد الذي تسمح به هذه القوانين الإلزامية أو السياسة العامة. وبالمثل، إذا كنت مستهلكًا وحيدًا، فلن تؤثر أحكام الفقرة 13.1 على أي حق إلزامي قد تحصل عليه لاتخاذ الإجراء اللازم في الدولة التي تقيم فيها بموجب قوانين تلك الدولة.

13.3 لا تحتكم هذه الاتفاقية إلى ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالتعاقدات الخاصة ببيع البضائع عالميًا، والتطبيق المستثنى صراحة.

13.4 يُعد العميل مسؤولاً عن الاتصال مباشرةً بمانح الترخيص أو مورديه عند مواجهته أي مشاكل تتعلق بالمنتج.

13.5 إن جدت أي محكمة مختصة أي حكم من أحكام الاتفاقية لاغٍ أو باطل أو غير قابل للتنفيذ لأي سبب، كليًا أو جزئيًا، فسيتم تفسير هذا الحكم بشكل محدود بحيث يصير قانونيًا وملزمًا، ولا تسقط مجمل الاتفاقية بسبب ذلك وتستمر بقية بنودها بكامل إلزامها ويكون لها التأثير إلى أقصى حد مسموح به من قبل القانون أو العدالة وفي نفس الوقت يحفظ الغرض الأصلي منها إلى أقصى حد ممكن. لا يعدّ أي تنازل عن أي حكم أو شرط مذكور هنا صالحًا ما لم تتم كتابته وتوقيعه من العميل والممثل المفوض عن مانح الترخيص شرط ألا يشكّل أي تنازل عن أي انتهاك لأي حكم في هذه الاتفاقية تنازلاً عن أي انتهاك سابق أو متزامن أو لاحق. يجب ألا يجري اعتبار عدم إصرار مانح الترخيص على تنفيذ الأداء الصارم لأي من أحكام هذه الاتفاقية أو لأي حق له تنازلًا عن مثل هذا الحكم أو الحق.

14. فترة رفع الدعاوى.

14.1 لا يتم رفع دعاوى، بغض النظر عن الشكل، والتي تنشأ عن معاملات تندرج تحت هذه الاتفاقية، يقوم بها أي طرف بهذه الاتفاقية بعد أكثر من (1) سنة من حدوث السبب، أو بعد اكتشافه سببًا للحدوث، عدا أن يكون حدث انتهاك لحقوق الملكية الفكرية قد يتم رفعها لأقصى فترة قانونية مطبّقة.

15. معلومات حول مانح الترخيص.

معلومات الاتصال بمانح الترخيص: Bahnhofstrasse 100, 8001 Zürich, Switzerland.